TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.3/L.4/Add.1
4 December 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية
الدورة الثانية
جنيف، ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧
البند ٧ من جدول الأعمال

مشروع تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن أعمال دورتها الثانية

(١-٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)

المقرر: السيد سك واناميتي (تايلند)

البند ٤ من جدول الأعمال

المتكلمون:

سري لانكا (عن المجموعة الآسيوية والصين)
جنوب أفريقيا (عن المجموعة الأفريقية)
بيرو (عن مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)
لكسمبرغ (عن الاتحاد الأوروبي)
غواتيمالا
بولندا
اليابان
سويسرا

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته. وترسل طلبات إدخال التعديلات - باللغة الإنكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E. 8106
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5656/5655

الفصل الأول

الهياكل الأساسية في مجال الخدمات من أجل التنمية وتقييم الكفاءة في التجارة

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١- عرضت على اللجنة، للنظر في هذا البند، الوثائق التالية:

الهياكل الأساسية في مجال الخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة (TD/B/COM.3/10)

اقتراح منهجية لتقييم الكفاءة في التجارة (TD/B/COM.3/10/Add.1)

تقرير اجتماع الخبراء المعني باستخدام تكنولوجيات المعلومات لجعل ترتيبات المرور العابر أكثر كفاءة (TD/B/COM.3/5-TD/B/COM.3/EM.1/3)

تقرير اجتماع الخبراء المعني بالاتصالات وتيسير الأعمال التجارية والكفاءة في التجارة (TD/B/COM.3/7-TD/B/COM.3/EM.3/3).

٢- قال المتحدث باسم **المجموعة الآسيوية والصين** (سري لانكا) إن المبادرات الحكومية الهادفة إلى المساعدة على إقامة المشاريع التجارية تدور حول التمويل، وإن الهدف منها ليس زيادة توافر التمويل فحسب بل أيضا تخفيض كلفته. وأضاف قائلا إن المؤسسات المالية التقليدية تنزع إلى محاباة المشاريع الكبيرة على حساب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وشدد في هذا الصدد على أهمية التمويل الصغير، وخاصة فيما يتعلق بمنطقته التي يعيش فيها ٧٠ في المائة من أفقر الناس في العالم. وأشار إلى المبادرة الابتكارية والرائدة المتعلقة بالتمويل الصغير، التي أطلقها مصرف "غرامين" في بنغلاديش والتي شاع تطبيقها الآن على نطاق واسع في أنحاء المنطقة. وقال إن المجموعة الآسيوية والصين تؤيدان مبادرة الأونكتاد الهادفة إلى المساعدة على جعل التمويل الصغير نشاطاً قابلا للإدامة.

٣- وقال إن مبادرة الأونكتاد الهادفة إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الائتمان الصغير مبادرة عملية جدا، وإن كان من المهم ألا يقتصر البرنامج على مصدر واحد من مصادر التمويل. وإن الدعم الذي يقدمه مصرف لكسمبرغ وحكومة لكسمبرغ جدير بالتقدير إلا أنه ينبغي أن يُستكمل بدعم من القطاع الخاص.

٤- وقال إن اجتماع الخبراء المتعلق باستخدام تكنولوجيات المعلومات لجعل ترتيبات المرور العابر أكثر كفاءة واجتماع الخبراء المتعلق بالاتصالات وتيسير الأعمال التجارية والكفاءة في التجارة كانا ناجحين وأسفرا عن توصيات عملية ينبغي أن تقرها اللجنة. وأعرب عن ارتياحه لاشتراك أكثر من ٢٥٠ خبيراً من اجتماع الاتصالات في اجتماع الاتصالات التفاعلية الذي نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية،

وقال إنه ينبغي النظر إلى هذا النوع من التعاون بين المؤسسات على أنه نموذج للجهود التي يمكن أن تبذل في المستقبل.

٥- وقال إن المجموعة الآسيوية والصين تعقدان أهمية خاصة على البُعد الإنمائي للأعمال الجارية بشان التجارة الالكترونية، وإن هذه الأعمال ينبغي أن تتسم بقدر أكبر من الوضوح. وأشار إلى أن المناقشات التي جرت بشأن التجارة الالكترونية في سياق الجزء الرفيع المستوى من الدورة الرابعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية كانت عالية الجودة وأفادت إلى حد كبير من أعمال اجتماع الخبراء المعني بالاتصالات. وقد اتخذ الأونكتاد موقفاً رائداً في مجال التجارة الالكترونية، وإن كان ينبغي الآن تحديث الاستراتيجية التي اتبعها في مجال الكفاءة في التجارة لتأخذ في الاعتبار أحدث التطورات في هذا المجال، بما في ذلك البعد القانوني. وذكر أخيراً أن منهجية تقييم الكفاءة في التجارة تعد أساساً ممتازاً لقياس درجة تنفيذ توصيات كولومبوس، وإقامة نقاط التجارة، والاستفادة من الفرص الجديدة. وقال إنه يأمل، بالتالي، أن يتاح تمويل مناسب من خارج الميزانية لهذه الأنشطة.

٦- وقال المتحدث باسم **المجموعة الأفريقية** (جنوب أفريقيا) إن تقرير الأمانة (TD/B/COM.3/10) أشار بصواب إلى أن الهياكل الأساسية للخدمات فيما يتعلق بالمشاريع البالغة الصغر في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، هي هياكل ضعيفة وتتطلب قدرا كبيرا من الدعم والتنمية. وأضاف قائلا إن الأونكتاد يساعد على تقديم الدعم للخدمات المناسبة في المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية، وعلى تنمية هذه الخدمات، وذلك من خلال مبادرات عملية، مثل تنظيم سوق دولية للتمويل الصغير. وعلى الرغم من أن هذا النوع من الأعمال لم يجرب بعد ميدانياً في أفريقيا، فإن مجموعته مهتمة إلى حد كبير بمسألة التمويل وبضرورة استكشاف جميع السبل الممكنة لتعزيز القدرات الخاصة للبلدان.

٧- وقال، فيما يتعلق بعدم اعتراف القطاع المصرفي الرسمي بالهيئات التي تقدم التمويل أو عدم التنسيق بينهما، إنه يلزم إجراء المزيد من البحوث حول مختلف جوانب هذه المسألة، بما في ذلك ما يمكن أن يكون لتضارب أنواع المشورة أو الطلبات الصادرة عن المجتمع الدولي فيما يتعلق بالسياسة العامة من أثر في هذا الشأن. وينبغي إتاحة نتائج أعمال الأونكتاد في هذا الميدان على نطاق واسع في أقرب وقت ممكن.

٨- وقال، فيما يتعلق بمؤسسات التمويل الصغير، إنه يأمل أن تتاح لجميع مؤسسات التمويل الصغير في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا، إمكانية الحصول على أموال جديدة من خلال أعمال الأونكتاد، وأن يتم تزويدها جميعا بالمعلومات والاستبيانات المشار إليها في تقرير الأمانة. وأضاف قائلا إن مجموعته تؤيد المقترحات الواردة في الفقرتين ٣٢ و٣٣ من التقرير.

٩- وقال، فيما يتعلق باجتماعات الخبراء، إن مسألة المرور العابر ومسألة الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا ومسألة ربط أفريقيا بباقي العالم تظل مسائل بالغة الأهمية لأفريقيا. فأفريقيا لا تريد أن تهمَّش فيما يتعلق بالتجارة الالكترونية.

١٠- وقال إن الكفاءة في التجارة أحد الشواغل الرئيسية الأخرى للبلدان الأفريقية، إلا أن قدرة الأونكتاد على تنفيذ البرامج العملية محدودة بسبب القيود المتعلقة بالتمويل. ويجب استخدام الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد لزيادة فهم عمليات تكييف السياسات اللازمة لدعم الكفاءة في التجارة في أي بلد من البلدان.

١١- وقال إنه يرحب بمنهجية تقييم الكفاءة في التجارة، وهي منهجية تتيح للبلدان أن تكوّن صورة إجمالية عن جهودها وتمكن الأونكتاد من أن يوفر، ليس فقط مشاريع تعاون تقني محددة أو محافل حكومية دولية للسياسة، بل أيضا صلة واضحة بين الحوار الدولي المتعلق بالسياسة، والتنفيذ الشامل على المستوى الوطني. والمنهجية أداة يحركها الطلب ويجب دعمها في أقرب وقت ممكن.

١٢- وقال أخيرا إنه يقترح عقد محفل إقليمي أفريقي لنقاط التجارة استناداً إلى المحافل دون الإقليمية، وأشار إلى أن بعض مشاريع "النظام الآلي للبيانات الجمركية" (أسيكودا) غير قابلة للاستمرار بسبب نقص التدريب والموارد البشرية.

١٣- وأكد المتحدث باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي** (بيرو) أن المشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تعتبر أداة لمحاربة الفقر وأنه يجب أن تتاح للقطاع غير الرسمي فرصة الوصول إلى نفس الفرص المتاحة للمشاريع الكبيرة كي يصبح مصدر سلع وخدمات قادراً على المنافسة. وتحتاج المشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى آليات ائتمان خاصة بها، نظرا إلى أن رأسمالها الأصلي يأتي من الادخارات العائلية وإلى أنه لا يكفي لضمان النمو المستمر. وينبغي أن يكمن دور الأونكتاد في تقصي إمكانيات إقامة صلات بين مستثمري القطاع الخاص ومؤسسات التمويل الصغير وتوفير فرص الوصول إلى الائتمان الصغير والتأمين الصغير.

١٤- وقال، فيما يتعلق بالكفاءة في التجارة، إنه تم تحديد أهم مجالات النشاط، وهي الجمارك، والنقل، والأعمال المصرفية، والتأمين، والاتصالات، والمعلومات التجارية. وإن التقدم المذهل الذي حققته تكنولوجيا المعلومات، بما لها من أثر على الخدمات في هذه المجالات، قد أوجد حاجة إلى التعاون الدولي، ولا سيما في ميدان التكامل الإقليمي وجوانبه القانونية (حقوق الملكية الفكرية، والأنظمة الدولية، وأمن المدفوعات). وأعرب بالتالي عن تأييده للتوصيات التي صدرت عن اجتماع الخبراء المعني بالاتصالات وتيسير الأعمال التجارية والكفاءة في التجارة، ولا سيما الفقرة ٧ من الوثيقة TD/B/COM.3/7.

١٥- وأحاط علماً بالمنهجية المقترحة لتقييم الكفاءة في التجارة وسلّم بضرورة تقييم نوعية الهياكل الأساسية للخدمات في البلدان. وسلّم أيضا بميزة اشتراك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في عملية التقييم، وأشار إلى الطابع الطوعي لهذه العملية. وقال إن الحاجة إلى نشر مؤشرات للكفاءة في التجارة لا تبدو واضحة، إلا أنه ينبغي إنشاء آلية لربط عملية التقييم بالاقتراحات المتعلقة بالمساعدة التقنية والهادفة إلى تحسين الكفاءة في التجارة على المستوى الوطني.

١٦- وقال إن مجموعته تؤيد المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد عن طريق برنامج تطوير المشاريع (امبريتيك)، والنظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا)، وبرنامج نقاط التجارة. وإنها تؤيد بوجه خاص الاقتراح القاضي بإنشاء اتحاد دولي لنقاط التجارة من أجل تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين نقاط التجارة وزيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية للسلع والخدمات.

١٧- وقال أخيرا إنه ينبغي عقد اجتماعات خبراء بشأن ثلاثة مواضيع هي: طرائق التمويل المحددة للمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ والتجارة الالكترونية وأثرها على عملية التكامل الإقليمي؛ والآثار القانونية للتجارة الالكترونية، بما في ذلك الملكية الفكرية، وإثبات صحة المستندات، والآثار على القانون التعاقدي، وتنظيم المدفوعات وأمنها.

١٨- وتحدثت ممثلة **لكسمبرغ**، باسم **الاتحاد الأوروبي**، فأعربت عن الدعم المتواصل لبرنامج الكفاءة في التجارة الذي تطور منذ انعقاد ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة في كولومبوس (أوهايو) في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وفي نفس الوقت فإن دورة اللجنة تمثل الوقت المناسب للتفكير في الدور الجديد للأونكتاد في تعبئة المؤسسات الدولية في ميدان الكفاءة في التجارة، ويكون من الأهمية بمكان بذلك الخصوص عدم محاولة فعل أكثر من اللزوم في وقت واحد.

١٩- وفيما يتعلق بالتمويل الصغير، كان مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي قد اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر قراراً بشأن هذه المسألة. والتمويل الصغير أداة جديدة نسبياً في مكافحة الفقر وتنمية القطاع الخاص في البلدان النامية، بما يوفر خدمات صغيرة لأفقر مجموعات السكان التي عـُزلت عن موفري الخدمات التقليدية. ومصرف غرامين يعتبر الفقراء شركاء مسؤولين، ومؤسسات الائتمان الصغير هي الدليل على أن العمالة المستدامة والتنمية الحقيقية يمكن أن تقوما على أساس طاقة الفرد ومسؤوليته واستقلاله. وقالت إن هذه المؤسسات قد نجحت حيثما فشلت البرامج التقليدية العامة، وإنها تؤيد مبادرة الأونكتاد الرامية إلى إقامة صلات أساسية مباشرة بين المستثمرين الخواص ومؤسسات التمويل الصغير في البلدان النامية.

٢٠- وفيما يتعلق بالكفاءة في التجارة كان الأونكتاد قد سجل عدداً من النجاحات في إطار برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA)، وبرنامج نظام المعلومات المسبقة عن البضائع (ACIS)، وبرنامج التدريب البحري (TRAINMAR). غير أن برنامج النقاط التجارية أكثر طموحاً من تلك البرامج التقنية، ذلك أنه يساعد البلدان على الاندماج في الاقتصاد العالمي. واقترحت بذلك الخصوص أن تصبح النقاط التجارية بسرعة مستقلة ذاتيا من حيث التمويل لتأمين استمرارها في الوفاء باحتياجات القطاع الخاص. وأضافت أنه يمكن بيع الخدمات التي توفرها النقطة التجارية بما يسمح للنقطة التجارية بتمويل نفسها بنفسها. ويجب أن يخضع برنامج النقاط التجارية لتقييم خارجي ضمن إطار زمني معقول لتبين ما الذي يجب تحسينه. وأخيراً فإن إنشاء اتحاد للنقاط التجارية مستقل ذاتيا من الناحية القانونية من شأنه أن يشجع الاستقلال المالي ويوضح مركز فرادى النقاط التجارية. ويجب أن تكون الجدوى من أهم الشروط للانضمام إلى عضوية الاتحاد.

٢١- وأكدت ممثلة **غواتيمالا** على أهمية مشكلة الفقر التي تمس ثلث سكان العالم، وخاصة منهم النساء في البلدان النامية. فبالنسبة لهن يمثل الائتمان الصغير الأمل في التمكن من التخفيف من فقرهن بتوسيع مشاريعهن التجارية الصغيرة. وأضافت قائلة إنها تعرب بناء على ذلك عن دعمها لمبادرة الأونكتاد الرامية إلى تشجيع تنظيم سوق دولية للتمويل الصغير.

٢٢- واسترسلت قائلة إن المنظمات غير الحكومية قد تحولت بنجاح، في منطقتها، إلى مؤسسات للتمويل الصغير وإلى مصارف صغيرة نجحت في أن تصبح مستقلة ذاتياً من الناحية المالية من خلال التبرعات، فاستطاعت بناء على ذلك أن توسع الخدمات التي تقدمها للمشاريع الصغيرة. واختتمت قائلة إن تحسين وصول مؤسسات التمويل الصغير إلى الأسواق الدولية من شأنه أن يفضي إلى استدامة وتفاعل بين القطاعات الخاصة في البلدان النامية والمتقدمة.

٢٣- ووصفت ممثلة **بولندا** النمو الحيوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الدور الأساسي الذي تلعبه في اقتصاد بلادها الوطني. وأضافت قائلة إن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم يعتمد إلى حد كبير على توافر رؤوس لأغراض التنمية، الذي يستند عادة إلى التمويل الذاتي، وإلى الوصول إلى المصادر الخارجية. وفي بولندا لا تزال قدرة رجال الأعمال على تمويل أنفسهم محدودة، وبشكل خاص في القطاع الصناعي، وتعد شروط الائتمان التي توفرها البنوك حاجزاً من الحواجز الرئيسية أمام نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢٤- واسترسلت قائلة إن مشاكل سياسة الحكومة تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٠ تجري حالياً مناقشتها في سياق العولمة الجارية في الاقتصادي العالمي وتحرير تجارة بولندا، وبشكل خاص مع بلدان الاتحاد الأوروبي. وأهداف السياسة الجديدة يحتمل أن تشمل زيادة قدرة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على المنافسة، وتحقيق ارتفاع حقيقي في الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتوسيع صادرات هذه المؤسسات. واختتمت قائلة إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم يعد من دعائم الاقتصاد البولندي، وإن دوره سيزداد في المستقبل.

٢٥- وقال ممثل **اليابان** إن الائتمان الصغير أداة هامة وفعالة للتخفيف من حدة الفقر في البلدان النامية. وأضاف قائلا إنه يوافق أمانة الأونكتاد في أن قلة تدفق المعلومات بين المصارف الصغيرة والمستثمرين المحتملين تشكل حاجزاً أمام تطور الائتمان الصغير. فعلى الأونكتاد أن يعمل، في أنشطته في مجال الائتمان الصغير، بتعاون وثيق مع المنظمات الدولية مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

٢٦- ثم إن تكنولوجيا المعلومات تتطور بسرعة، ولكن قلة الهياكل الأساسية والقدرات البشرية تعرقل تطورها في بلدان نامية عديدة. وقال إنه يسلم بوثاقة صلة عمل الأونكتاد بإقامة النقاط التجارية، ولكنه يلاحظ أن النقاط التجارية أصبحت مؤخراً تعتبر أدوات للتجارة الألكترونية وليس أدوات لتبادل المعلومات. ويجب أن يركز عمل الأونكتاد أكثر على دور المعلومات، بما في ذلك في سياق التجارة الألكترونية لأغراض التنمية، وعلى بناء القدرات، وبشكل خاص في البلدان النامية.

٢٧- وأعربت ممثلة سويسرا عن اهتمام بلدها بتحليل الأونكتاد ومقترحاته فيما يتعلق بالتمويل الصغير. وأضافت قائلة إن بلدها قد مول في الواقع دراسة للبنك الدولي حول الصيرفة المستدامة لصالح الفقراء. ولكن من بين مؤسسات التمويل الصغير البالغ عددها ٩٠٠ مؤسسة لم تنجح إلا ١٢ منها في التحول الى مؤسسات قادرة على البقاء نسبياً، في حين ظلت المؤسسات الأخرى ضعيفة وفي حاجة إلى مساعدة تقنية، وهي مساعدة تُقدَّم عموماً في سياق محافل التنسيق بين المانحين. وقالت إن ودائع المدخرات الصغيرة تبلغ ١٩ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهذا مبلغ يتجاوز إلى حد كبير حافظة القروض القائمة والبالغة ٧ مليارات من دولارات الولايات المتحدة، ومضيفة أن المانحين يعطون الأولوية لتحسين وصول الزبائن إلى الموارد القائمة. واختتمت قائلة إنه يجب إعادة تحديد موضع دور الأونكتاد في هذا المجال، الذي عادة ما تُعدّ فيه القوى السوقية متينة.

- - - - -